

المجتمع المدني: متغيرات المفهوم في زمن التحولات

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

مدرسة صور الأولى المتوسطة الرسمية
٤ آذار ٢٠١٧ | صور

قائمة المحتويات

٢	١. مقدمة.....
٢	٢. المجتمع المدني: دلالات واجتهادات.....
٥	٣. القضايا المعاصرة والمجتمع المدني.....
٨	٤. الحراك العربي وتأثيره على نموّ الفكر المدني.....
١٠	٥. بناء السلم عبر الاستثمار في تربية الأطفال.....
١٣	٦. الخلاصة.....

أتوجّه بجزيل الشكر لمدرسة صور الأولى المتوسطة الرسمية، إدارة ومعلمين وطلاباً، على الدعوة وعلى إتاحة الفرصة لأن أتواصل مع أسرتكم الكريمة في صرح هو بمثابة الحضان والحسن. فهذه الزوايا والأزقة والمعالم والرمول هي حديقة الطفولة ومرتع الصبا، وهي منصّة الانطلاق.

وإلى رمزيّة المكان ومحوريته في الذاكرة، أتوقّف هنيهة عند أهميّة الموضوع المطروح للمداولة. هو موضوع ما انفكّ يفتح الأبواب والنوافذ على شتى الاجتهادات والتأويلات التي لن تخبو طالما مجتمعاتنا في حالة فوران، وفي حقبة بحث عن الهوية والدور والمصير. العنوان المقترح للندوة يجبر الباحث على الخوض في غمار الكباش النظري؛ وسأحاول ألاّ انجرف كثيراً مع التيار حتى لا أفاقم "الالباس"؛ بل أفضل أن أنقل الموضوع إلى حيّز الواقع والملموس، وذلك عبر ربطه بالترية. وأكون بهذا أكثر انسجاماً مع المكان الذي نحن فيه، أي مع اهتمامات جمهور المنتدين وقضاياهم. ثمّ اختتم باستعارة تجربة قريبة جداً. قريبة في الجغرافيا، إنّما أيضاً في طبيعة رسالتها. وهي حكماً قريبة من القلب. وعنيّتُ بذلك تجربة مؤسسات الإمام الصدر في الترية على ثقافة السلم والحوار وبناء المجتمع المدني.

والموضوع آني وملّح. ما يدور حالياً في المدن والأرياف العربية والإسلامية، بل والغربية، هو بشكل أو بآخر من مخاضات أو تشظيات البحث عن هويّة وعن دور. والمجتمعات العربية التي فشلت في توظيف الفورة وتحويلها إلى وفرة، هي مجتمعات أخفقت في تنظيم علاقة المواطن بالسلطة، وعلاقته بل ونظرته إلى القانون، احترامه للحيّز العام الملموس وانتمائه إلى المجال العام المطلق، تقديره لذاته ولمجموعته وبلده وللمجتمع الكوني. وهذا الاضطراب اللولبي في مجالات الانتماء هو ما أسميّه بفقدان الأمل حتى لا أقول اليأس المطبق. يعبر اليأس عن أزمته بأن يرفض الحياة ويستنكر الإنجاز وينزع عن الآخرين حقهم في الفرح، وينزع عن حامله نعمة الإصغاء والحقّ في التعبير الهادئ.

هذا العنف المجنون هو نقيض المجتمع المدني، والذي هو في تجلّياته المثلى الحوار والتثاقف والتعاون والتفاوض والعدالة والتأثير والإيثار. هو الحركة اللولبية باتجاه المدينة الفاضلة كما تخيلها أفلاطون.

ا. المجتمع المدني: دلالات واجتهادات

يكاد يكون مفهوم المجتمع المدني وارداً في كلّ الأدبيات المعاصرة بما فيها تقارير الأمم المتحدة الإنمائية وأدبياتها. وهو دائم الحضور على موائد الإعلام وفي تقاريره وندواته، كما يستعين به السياسيون في خطبهم وبياناتهم، ويجتهد الأكاديميون في محاولة تعريفه بشكل واضح ومتوافق عليه. هو ينطوي على دلالات تتعدد تعدد المدارس والمشارب، ولا يوفر الطمأنينة والمتانة كأداة تحليلية قياساً بما توفره المفاهيم الكلاسيكية مثل الأحزاب والنقابات والمنظمات الخيرية والتنموية

والتي تساعد أكثر في تحليل الوقائع الملموسة لكل مجتمع. لكنّه يلقي رواجاً لا سيّما وأنه يستدعي مفاهيم متلازمة معه ولا تخلو من الجاذبية، مثل الحرّية والديمقراطية والعقد الاجتماعي والمواطنة وغيرها.

نفهم " المجتمع المدني " عبر ارتباطاته بما يدور فعلاً في واقعنا. أي ليس بالضبط ما تريده النخب العربية أو ما تعبّر عنه في أدبياتها، كونها تستعير الكثير من مضامين المجتمع المدني كما ظهر وتجلّى وتطور في المجتمعات الغربية منذ الثورة الصناعية ولغاية اليوم.

يقول د. الجابري (Aljabri، ٢٠٠٤) في مقالة له منشورة في موقعه الإلكتروني " بأن ما تعنيه اليوم النخبة العصرية بـ "المجتمع المدني" إنها تعني به نفسها! أما الباقي، فيوضع خارج المجتمع المدني، مع أن هذا "الباقي" قد يحصل بواسطة آليات المجتمع المدني نفسه،...". ويتابع بأن مضمون المجتمع المدني يرتبط في أذهاننا اليوم بالمطموح إلى تصفية "مجتمع العسكر" و"مجتمع القبيلة" و"مجتمع الحزب الرائد القائد"، وبالتالي فسح المجال لقيام مجتمع المؤسسات القائمة على التعبير الديمقراطي الحر. ولو افترضنا إجراء عمليات ديمقراطية نزيهة في معظم الدول العربية، فإن القوى المرشحة للفوز هي قوى غير عصرية، غير حديثة، قوى تقع خارج "المجتمع المدني" كما تتصوره النخبة العصرية.

لعلّ المضمون الأساسي في المجتمع المدني هو هذا التباين الشديد في مكوناته، والذي لا يجوز تبديده بالاختزال أو بإقصاء هذه الفئة أو تلك سواء كانت مدنية، أي متصلة بالبنى الحديثة بالأحزاب والنقابات والتنظيمات التطوعية، أو كانت تقليدية روحية مثل الدين والإثنية والقبيلة والعشيرة والعائلة. وإذا كان الفصل جائزاً في المجتمعات الأوروبية حيث تطورت الثورة الصناعية وما تلاها من ثورة تكنولوجية وترافق معها من تشكيلات اجتماعية ومدنيّة، فإنه لا يجوز بتاتاً في مجتمعاتنا العربية حيث تتفاعل - حواراً أو صداماً- التشكيلات والبنى قديمها وحديثها. وفي الحالة اللبنانية يبدو "التعايش" أكثر حضوراً لأسباب تكوينية (الطوائف) وجغرافية (نقطة تلامس واحتكاك بين الثقافات) وواقعية (الانتشار اللبناني وتفاعله مع المقيمين في البلد المنشأ).

يعتقد بعض الباحثين أن بإمكان الدولة أن تضبط البنى التقليدية تحت شعار الوحدة الوطنية. وحسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المصري، ٢٠٠٤) تنضوي التكتلات الدينية والحركات الشعبية الأهلية تحت منظمات المجتمع المدني، إلّا أن التعريف يستبعد الأحزاب السياسية والنقابات المهنية انسجاماً مع تحجيمه لدور الدولة في التنمية. هناك -إذن- خلاف حول تخوم المجتمع المدني تبعاً للأدبيات الليبرالية والتقليدية والإسلامية، وخلاف حول وظائفه أيضاً. ويمكن اختصار المضامين الخلافية بالتالي:

- التشكيلات القرابية والعائلية (رغم أنها شبكة حماية فاعلة من بطش الدولة كما من قسوة السوق)؛
- الأحزاب السياسية لأنها ساعية إلى السلطة (رغم أنها تطرح برامج اجتماعية واقتصادية)؛

- النقابات والاتحادات التي تحكم عضويتها شروط معينة؛
- التشكيلات القائمة على أساس الدين أو الإثنية لتناقضها مع مبدأ المواطنة الذي لا يقوم على الدين أو الجنس أو العرق..(رغم أنها تسعى إلى التغيير وتدافع عن حقوق فئات واسعة من المجتمع وتؤمنها بفعالية مشهودة).

الحريصون على استبعاد هذه التشكيلات هم عادةً المتمسكون بالعلمانية Secularism ومناصرو كل ما هو مدني Civil كما أراده روسو. وفقاً لمقتضيات العقد الاجتماعي كما أوردها John Locke ، تعمل الدولة على حماية مصالح مواطنيها، أي مكونات المجتمع المدني الذي يشكل المنطقة العازلة بين العائلة/ المواطن (أي المجال الخاص) والدولة (أي المجال العام). ويرى سبينوزا أن المواطنة هي العقد الاجتماعي الذي يحمي حقوق كل فرد ويحدد واجباته. وتبرز راهناً معطيات ملحة يتصل بعضها بالسوق (الذي هو أيضاً مجال عام، إنما يتحكم فيه القطاع الخاص) ويتصل البعض الآخر بالعقد الكوني، أي العابر لحدود المجتمعات والأوطان، والمتمثل في المعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان ومقتضيات البيئة وغيرها. (حلبى، ٢٠٠٧)

مفهومنا للمجتمع المدني

المجتمع المدني هو المجال الذي يعبر فيه المواطنون عن حقوقهم ومسؤولياتهم ويترجمون حوارهم في صياغة العقد الاجتماعي الذي يرتضون. وبهذا التعريف يتجلى الترابط الوثيق ليس فقط بين المجتمع المدني والعقد الاجتماعي، بل أيضاً المواطنة (الحقوق والمسؤوليات) والديمقراطية (الآليات الحوارية المفضية إلى صياغة التعاقد ومراقبة تطبيقه وتطويره).

والمجتمع المدني على ما هو من حقل " تشييد فكري" (هلال) يجمع بين مكونات شديدة التباين وتمثل فيه الرؤى الاجتماعية والفكرية والسياسية، تتنافس فيه وتتعايش.. هذه المكونات هي منظمات المجتمع المدني والتي يكفيتها التمتع بالقليل من الكياسة المدنية حيال الآخر المختلف حتى تتأهل لتكون عضواً في المجتمع المدني بصرف النظر عن مدى "تقليديتها" أو "ليبراليتها"، "روحانياتها" أو "علمانياتها". فالجامع بينها هو قيم التسامح والمشاركة. هي -إذن- الأطر الاجتماعية الطوعية الوسيطة بين الدولة والمكونات الأساسية (الأفراد، الأسرة) المعبرة عن قيم أعضائها ومصالحهم، وذات الاهتمام بالشأن العام.

بهذا نصل إلى أن المجتمع المدني هو أداة تأمل وتواصل تشير إلى تلك المساحة المتحركة بين الفرد مع حيزه العائلي الخاص وبين المجال العام. وإلى أن منظمات المجتمع المدني تشير مفهوماً إلى كل الأطر المتمتعة بالحد الأدنى من التنظيم سواءً سعت إلى التغيير الاجتماعي لصالح الحرية والعدالة الاجتماعية، أو جهدت لإعادة إنتاج النظم القائمة مع ما ينطوي عليه ذلك من تفرغ للمواطنة من قيمها الأساسية تحت مسميات الحفاظ على التراث والخصوصية والتعامل مع المواطنين كرعايا أو كأبناء لعشيرة أو طائفة أو فئة.

ما يميّز منظمات المجتمع المدني عن بعضها البعض هو شكل ومضمون العلاقة التي تقيمها مع جمهورها (Aljabri، ٢٠٠٤). وإذا كانت الدولة تتعامل مع الجمهور وفق إجراءات وقواعد مقننة (علاقة تعاقدية)، وإذا كان السوق يتعامل مع الجمهور كزبون وفق إمكانية تبادل سلعة أو خدمة (علاقة تجارية-اقتصادية)، فإن منظمات المجتمع المدني تتميز بمقدار ما تتسع علاقاتها مع جمهورها بالتفاعل الذي محوره الاقتناع، أي من موقع الحرص على إشراك جمهورها في تنظيم نفسه وفي الدفاع عن حقوقه وتأمين احتياجاته. والطبيعي -والحالة كذلك- أن تدخل منظمات المجتمع المدني مع بعضها البعض في علاقات تنسيق وتنافس وصراع. فالمجتمع - أساساً- ليس جسماً موحداً، ولا الدولة جسم متجانس. بل إن خصائص النظام السياسي لا تتحدد بعدد المنظمات المدنية أو وظائفها بل بالعلاقة بين مراكز القوى في المجتمع وموازينها. وفي الحالة اللبنانية تتعايش القوى الاقتصادية (الحدائية بالمفهوم الليبرالي) مع القوى العقائدية سواء كانت أيديولوجيا دينية أم علمانية. سيّما وأن "الوطنية" على ما هي من شعور بالهوية والانتماء ليست بمنأى عن الانزلاق إلى فخ التقوقع، فتتحول إلى عقيدة معيقة للتقدم نحو إحقاق الحقوق وإرساء العدالة .

٣.١١ القضايا المعاصرة والمجتمع المدني

تتميّز هذه المنطقة من العالم بنموّ التفرّعات والخصوصيات والتعدديات الثقافية بينما يضعف دور الدولة ومفهوم المواطنة الجامعة. وإذ تعلق الأصوات المطالبة بصيانة الخصوصيات الثقافية، يُخشى أن يؤدي ذلك إلى سحب المجتمع نحو الانتماءات الماقبل دولتية (العائلة والقبيلة والطائفة) بدل الارتقاء به نحو التشكيلات الما بعد دولتية (منظمات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان).

يستطيع المتتبع لتطورات الأحوال في الدول العربية (والإسلامية استطراداً) أن يلحظ تنامي الهواجس على أكثر من مستوى، إن لناحية تداعيات حقبة العنف، أو لناحية القلق على الأطراف الضعيفة، كالنساء والأقليات الدينية والعرقية. وفي نظر آخرين، يتشعب السيناريو الأسوأ إلى خطرين: الأول هو أثر الهجرات الجماعية للأقليات، نظراً لما يجسده وجودهم من مكوّن حضاري هو دليل البشرية أو خشية خلاصها تجاه شوّم "صراع الحضارات"؛ والخطر الثاني هو في الفتنة الإسلامية-الإسلامية، وما تثيره من كوابيس لها جذورها العميقة في الثقافة والذاكرة، ولها مضاعفاتها المدمرة على المجتمعات والشعوب الإسلامية، وعلى علاقاتها بما وبمن يجاورها .

وفي الإطار العالمي الأوسع، لم تكن قضايا الأقليات وحقوقها الثقافية يوماً على السخونة التي هي عليها الآن. ففي مادتها الأولى، أكدت المعاهدة الإطارية لحماية الأقليات القومية (FCNM)^١ أن هذه الحماية هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وتقتضي تعاوناً دولياً. صحيح أن للأحداث الجارية في المنطقة تأثيرها المهم، لكن السخونة إلى اشتداد، وعلى امتداد الكوكب. وذلك بفعل تدفقات

¹ The Framework Convention for the Protection of National Minorities

النازحين ومعضلة اندماج المجموعات المهاجرة في البلدان المضيفة. وهذا الواقع يحتم ضرورة قبول التنوع وشرعنته. بل أن ضمان السلم الدولي مرتبط بتنوع مكونات العالم قيد التشكل، وليس العكس. وهو تنوع قائم على التمايز والاختلاف والتكامل. وتكنولوجيا الاتصالات هي الرافعة المفترضة لهذا التنوع والتي تتيح ترويجه ونموه وتكامله. إلا أن حماية التنوع لن تخلو من محاذير وألغام، وهناك تيار سياسي وفكري يشير بإصبع الاتهام إلى مخاطر ما يعتبرونه جنوحاً في حماية الاختلاف. لأنه يؤدي إلى جنوح الأقليات إلى التمرد، وإلى تفكك المجتمعات والدول إلى كياناتها الأولية الطائفية والقبلية والإثنية.

وبذا، نجد المجتمع المدني وكأنه القضية والجواب والملاذ.

النظام العالمي الجديد

ما يسمى بالنظام العالمي الجديد هو نظام تبدل ملامحه مع السنين، إلا أنه يمتاز بخصائص فريدة نكتفي منها هنا بما له اتصال وثيق بموضوع المداخلة. من هذه الخصائص :

- انهيار الحدود أمام السلع والأفكار والأموال مع بروز تجمعات اقتصادية وإعلامية عملاقة تتجاوز القوميات والحدود، وتتحكم بالكثير من الوسائل والأدوات المتبدلة والمتحركة بسرعة هائلة. أبرز منتجاتها على الإطلاق هي وسائل الاتصال والمعلوماتية. تعمل الآلة السمع- بصرية على لحظة التأثير بمحتواها بحيث يشعر كل متلقي بأنه هو موضع الاهتمام (ظاهرة الاستفراد وإلغاء دور الوسيط الاجتماعي)، إلا أن أحداً لن يطالبه بجرده حساب، أي بتبعات الدخول طرفاً في اللعبة. سيما وأنه انفعال لا يعطي المجال للتروي، ويتم استثماره بترويج هذه السلعة أو تلك، وعلى غفلة من المستهلك. للإعلام والعولمة توأمان (والتعبير لجورج غانم)، والدخول في لعبتهما قدر وليس خياراً. الفريد هنا أن العولمة ليست نظاماً للسلطة، ولا هي حملة للسيطرة على هذه الأرض أو تلك ولا هي في وارد إخضاع هذا المجتمع أو ذاك (من مقومات الوطن: السيادة، الأرض والبشر). إنها ببساطة حركة التحكم بالسوق، وينتج عنها تحويل الدولة من مجتمع سياسي إلى سوق استهلاكي (خوري، ٢٠٠٠)؛

- وإذا كانت وسائل الاتصال حولت العالم إلى قرية استهلاكية، فإن أنماط الاستهلاك تدمر مقومات القرية البيئية (الاكتظاظ السكاني وندرة المياه، الأوزون، النفايات السامة، التنوع البيولوجي، إلخ). لسنا هنا في وارد مناقشة ما يمثله ذلك من تهديد لحق الإنسان في الوجود والحياة، بل تجيء الإشارة إلى المخاطر البيئية لبيان أثرها على مفاهيم السيادة والحدود القومية والهجرات الإنسانية. والمعلوم أن ظواهر التصحر والزحرجة (اجتثاث الأحراج) والتلويث وخلافها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحركات البشرية إما نزوحاً (تدهور البيئة في الأرياف) أو تكديساً (ضجيج المدن وتلوث الهواء)؛ والمجتمع البشري ليس غافلاً عن تلك المخاطر، بغض النظر عن نجاعة هذه الصحة. إذ تتداعى التنظيمات الأممية للتحرك والتوافق تداركاً لما هو أسوأ. ويستطيع المراقب أن يرصد عشرات بل ومئات الاتفاقيات والبروتوكولات التي تناول قضايا الهجرة والاتصالات والبيئة. إنما الملاحظ أن قطار العولمة يهدر متفلتاً من الكوابح، وأن البشر يمعنون في مصادرة حقوق الأجيال القادمة في

الموارد بوتيرة متسارعة، بينما تتحرك الاتفاقيات وآليات إبرامها ومراقبتها ببطء شديد بحيث أنها لا تصل إلى ميدان التطبيق إلا ووجدت واقعاً جديداً يحتاج إلى أنواع جديدة من المعالجات.

- أبرز آثار المشهد الحالي وجود التكتلات العملاقة التي تجثم بثقلها وضخامتها على الدول، فتنوء الأخيرة وتفسخ سلطتها على مجتمعاتها المحلية، وتتلاشى سيادتها بالمفهوم الكلاسيكي. إلا أنها تكتلات بملامح هلامية، وتكاد تكون بلا عنوان، وليس هناك من دليل لمساءلتها أو مراقبتها. وعليه، يتمثل الملاذ الأخير في سيادة كونية مبنية على القانون الدولي والذي يتجسد إطاره المؤسسي في هيئة الأمم المتحدة وما يتفرع عنها من منظمات ووكالات. فالملاحظ أن حقوق الإنسان تتجه نحو العالمية، وأن مصدر الحقوق وشرعيتها يتجاوز المستوى القومي شيئاً فشيئاً، ويتجه باضطراد إلى المستوى العالمي. وبينما ترتفع الأصوات من هنا أو هناك متوسّلة الاحتكام ليس فقط إلى مبادئ تعميمية حول حقوق الإنسان بل أيضاً إلى آلياتها ومؤسساتها، ترتفع ذات الأصوات مطالبة بتعزيز الهوية الوطنية واستقلاليتها (الخصوصية). وحيث أن مفهوم المواطنة (Charafeddine, 2014) بالمجرد يستند إلى ركنين أساسيين هما الهوية والحقوق، فإن هذين المكونين يتباعدان باضطراد حسبما تثبته الوقائع المعاصرة. فبينما تنحو الهوية نحو التمايز والخصوصية أي الاستثناء (Exclusivity)، تنحو الحقوق نحو التعميم والعالمية أي الشمول والتضمينية (Inclusiveness).

يعتقد مارك زوكربيرج (Zuckerberg, 2017)، مؤسس فيسبوك، أنه يساهم في تكوين البنية التحتية الاجتماعية ليعطي الناس القوة لبناء مجتمع عالمي يصب في صالحنا جميعاً. مجتمع داعم، آمن، مطلع، يعزز المشاركة المدنية، ومجتمع شامل يعكس القيم الجمعية والإنسانية المشتركة العابرة للثقافات والأمم والشعوب. وهو يقرّ بتراجع البنية التحتية الاجتماعية في المجتمعات المحلية، كما يقرّ بتراجع مستوى الأمل، ويعتقد بأن المجتمعات التي نشأت على الإنترنت تمثل نقطة مضيئة، لا سيّما مجموعات التأثير التي تضم في عضويتها ملايين الأشخاص. وهي مجموعات بدأت تساعد الناس في حلّ مشاكلها بما فيها مواجهة الكوارث والحدّ من الانتحار والعزلة. من البنى التي يرى زوكربيرج إمكانية تطويرها، تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين بعمليات الانتخاب، وإشراك عدد أكبر من الناس في عمليات اتخاذ القرار عبر إبقائهم متصلين بخصوص القضايا التي تهمهم محلياً ووطنياً وعالمياً (الحكومة المجتمعية)، وبآلية عابرة للانتماءات الأولية والثقافية. "ثمّة صعوبات جمة تواجهنا في هذه اللحظة، ويجب أن نتسامى بقدر جلالها. وبما أنّ حالتنا جديدة، يجب أن نفكر بعقلية جديدة، وأن نفعل أشياء جديدة."

بخلاصة التطرّق إلى بُعد العولمة والتكنولوجيا، تتشكل البنى الاقتصادية والاجتماعية بقوة الأمر الواقع في غير مكان، بل في كلّ مكان تقريباً. وتتفاوت الاستجابة لتحديات النظام العالمي المتحوّل بين القبول الإيجابي والبحث الحثيث عن دور وعن مكان وصولاً إلى الرفض الكامل والتفوق إما في زمن مضى (والزمن منطلق إلى الأمام)، أو في مكان ناءٍ (والأمكنة إلى تلاشي). بالموازاة، بل بسبب كل ما ذكر، تنشأ منظمات مجتمع مدني تناضل للوصول إلى حكم الشراكة أي إلى الديمقراطية لمواجهة القوى العاتية البلا جنسية ولا عنوان. فهل المجتمع المدني هو نواة المجتمع التحديتي، والضمانة

بوجه الخيارات القصوى؟ وهل الاعتماد التبادلي Interdependence والشبكات العابرة للحدود القومية هو الرد المناسب؟ وما دور الهجرات البشرية وما ينجم عنها من ضغوطات وفرص؟ أسئلة لن نستوفي كل إجاباتها في هذه المداخلة. بل نشير إليها كونها تقتحم ذهن الباحث عند الخوض في إشكالية المجتمع المدني. وهي أسئلة ستبقى مفتوحة على النقاش طالما أن المجتمعات مفتوحة على الحراك وعلى توسل نظم وتشكيلات وآليات تناسب تحديات العصر.

IV. الحراك العربي وتأثيره على نمو الفكر المدني

تميّز تاريخ المنطقة العربية طوال القرن العشرين تقريباً بحدوث دورات متتالية من العنف، كانت تعيد المواطنين إلى انتماءاتهم الأولية، إلى كونهم رعايا لهذه الطائفة الدينية أو السياسية أو المحلية، وإلى سوقهم مرغمين إلى توجيهات زعيمهم أو إلى الانكفاء في حمى مجموعتهم المحلية بقوة غريزة البقاء تجاه التهديد الذي تمثله المجموعة المقابلة. هكذا انهارت جسور الثقة وقنوات الاتصال من ناحية، كما تدهورت الأوضاع الاقتصادية وتنامى أعداد الفقراء والمعدمين ما أدى إلى استدامة التصاقهم بالمتنفذ أو المتعهد بإدامة الفقر، أي تأبّدت الحاجة إلى المتعهدين. وهكذا نلاحظ انه علاوة على استمرار العلاقات التسلطية القديمة (العشائرية والمذهبية)، أضيف إليها تخلف في العلاقات الاجتماعية الناشئة بفعل السوق الاقتصادي والعولمة، كالتفكك الأسري واستغلال المرأة وتغليب الانقسام الاجتماعي العمودي على خليات الدين والطائفة والعشيرة، مما يطمس ملامح الصراع الفعلي بين طبقتي المستغلين والمستغلين. ويستمر الدوران في الحلقة المفرغة من نوبات الحروب الأهلية والعبثية، وتصادم الطوائف والقبائل. أما جمهور السلم والارتقاء فيبقى عاجزاً ومستغرقاً يمني النفس بمواعيد متجددة مع الخلاص. وغالباً ما كان هذا الخلاص مجسداً في الصمت كموقف سياسي آمن، حيث سادت فرضية أن من يبتعد عن الصراع يبقى الصراع بعيداً عنه. وهي فرضية تسقط كل مرة لأن من يسقطون عموماً هم الأبرياء والفقراء في حين تتعزز سطوة المتنفذين والقابضين على مفاصل القرار وعلى شؤون الناس .

مضت عقود مديدة على ذلك الكساء الثقافي والسياسي والاجتماعي، والذي لم يعكسه سوى انقلاب هنا، وحرب أهلية هناك، وغزو دولة لأخرى هنالك، عدا عن التفريط بالقضية القومية الأساس وتقسيم عدد من البلدان... أما التغيير الاجتماعي الموثوق، فلم يحدث. منذ سنوات، مارت الشوارع والساحات العربية بأمواج الساخطين والثائرين. وفارت مفردات "الثورات العربية" و"الربيع العربي"، على ما تقود إليه هذه المفردات من غلبة الأمل والوعد بالغد المشرق. وأستعيد هنا بعض الملاحظات التي ساهمت بها في أكثر من مناسبة حول هذا "التسونامي التفاؤلي" (الفتاح، ٢٠١١) وما ينطوي عليه من مجازفة مهولة، أودت بمطليقها إلى التفريط بمصداقيتهم، ودفعت بالعديد من المتلقين إلى الإحباط المطبق أو إلى الارتداء في أحضان الغيبات والماورائيات. كانت يومها مجرد صرخة تحذير، أو همسة توجس تتوخى التنبيه إلى أن شبكات الفساد والقمع ما تزال تتحرك وتتمو في الساحات وفي مفاصل الثروات والثورات، في حين أن المحتوى الذهني والتصوري ما يزال يغرف

من ذات المعين، رغمًا عن نيّة وإرادة من كانوا الشعلة الأولى من الشابات والشباب، ورغم لجوئهم إلى تقنيات حديثة في التواصل والترويج.

من الملاحظات الرصينة التي تقاطعت حولها العديد من المقالات والكتابات التي صدرت في السنوات الأولى للحراك العربي:

• كسر الحراك العربي الجمود الذي كان سائداً، وحرك مجتمعاته نحو أوضاع جديدة لم يكن من السهل التكهن بماهيتها وعمقها ومجالاتها ومداهما الزمني؛

• بغياب الزعامة، وما يتبعه من تقلّب في المواقف وصعوبة في التفاوض، ورغم غياب الأيدولوجيا وامتداد مرحلة العموميات زمنياً وجغرافياً، فالأكيد أن الشعوب استساغت الإصغاء إلى صوتها. ونمى الوعي بحقوق الإنسان والمواطنة والحياة الحرّة الكريمة؛

• أدّى تجريم العمل السياسي عبر عقود إلى المزيد من التدين كتعويض وملاذ. سرعان ما ألهمت العقيدة الدينية مشاعر الساخطين، فواجهوا السلطات بشجاعة وتصميم. بيت القصيد هنا هو تحوّل بعض المتدينين من الاستغراق في الحلال والحرام (شريعة) إلى التأمّل في موازين العدل والظلم (سياسة) (الغبرا، ٢٠١١)؛

• القاسم المشترك في الحراك العربي هو السخط الجامح إزاء الإخفاقات المتتالية والوعود الكاذبة التي أطلقها النظام العربي المتناسخ. يشمل ذلك الطموحات القومية والقضية المركزية في فلسطين، كما حاجة الناس إلى التنمية وتحسين ظروف معيشتهم وأمنهم الاقتصادي والاجتماعي؛

• افتقدت الحركات التغييرية إلى الرؤية ووضوح الأهداف، وإلى البرنامج الذي يرسم ملامح البديل، كما افتقدت الإرادة والجرأة في استلام زمام الأمور، وافتقرت إلى أواليات التنسيق والتحالف وسرعان مع تشرذمت بزوال النواة التي تشدها معاً، وهي السخط على الحاكم؛

• كما عابها استسهال الاستقواء بالخارج (العاهة اللبناية المستدامة)، وترحيل المسؤولية أو نقلها؛ بغض النظر عن معاناة الناس بفعل الحصار، أو فداحة الخسائر الناجمة عن التدخل الأجنبي، ودونما اعتبار للأجندات والمطامع الخارجية.

سوف أختتم بعرض تجربة قرية. وأكرّر ما أعنيه بالقرية: قربها منكم في الجغرافيا حيث بإمكان أي كان أن يشارك فيها، وقربها في الرسالة، إذ أنها مؤسسة تربوية وتمكينية، وقربها من الموضوع كونها إحدى المؤسسات المكافحة في بناء جسر العبور نحو الغد الأفضل، وقربها من محدّثكم حيث لي شرف الإسهام المتواضع في مسيرتها منذ ما يزيد على العقدين، وبالتالي كان لي حظوة الاطلاع على تجربتها.

تجربة واقعية: مؤسسات الإمام الصدر وأطفال الجنوب:

بعد كلّ الذي حصل ويحصل في ديارنا المتعبة، وبقليل من التأمل، ندرك جسامه المهمات التي تنتظر مؤسسات المجتمع المدني العربي لناحية ترميم الجروح الغائرة في جسد الأمة وذاكرتها،

ولناحية بناء السلم الأهلي بين المجموعات المتصارعة، ولناحية تمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية والمساءلة. أي تغيير اجتماعي يمكن أن نتوخاه من نضال المجتمع المدني؟ وكيف السبيل إلى ذلك؟

ليس هناك من وصفة جاهزة تصلح لكل زمان ومكان، إنّما هناك تجارب يمكن التعويل عليها أو استخلاص العبر منها، وتجربة مؤسسات الإمام الصدر واحدة منها.

٧. بناء السلم عبر الاستثمار في تربية الأطفال

هناك اعتقاد سائد مفاده أن الجودة في التربية هي المفتاح إلى التقدّم. ورغم معدلات الالتحاق المتصاعدة، لا تزال الأثرية الساحقة من السكان تعاني من النزاعات والفقر والبطالة والهجرة، في حين أن إنتاج المعرفة والاستثمار في الأبحاث والتطوير ما يزالان عند حدود متدنية جداً. لقد استطاعت معظم المجتمعات العربية تحقيق تقدم ملحوظ على عدة مستويات أبرزها أن الهوة بين الجنسين تنكمش، بينما تنمو حاضنات المواهب والأعمال في غير مكان لكن الطريق ما يزال طويلاً أمام هذه المجتمعات كي تخطو بثبات نحو البحوحة والتقدم، وكي تتمكن من توفير التعليم للجميع. لا بل إنّ التقدّم المحرز كمياً لم يشفع لهذه المجتمعات ولم يقها ويلات التناحر وتبديد المخرجات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية عبر حرق الأخضر واليابس. عليه، هناك حاجة ملحة لأن يُعاد النظر في الرؤية التربوية برمته.

لقد أضحت الجودة مطلباً لا جدال حوله، والتحدّي الأبرز هو في كيفية توفيرها للجميع بدل أن تبقى حكراً على النخبة. والإخفاق في مواجهة ذلك يعني اتساع الهوة ليس فقط بين الشمال والجنوب، بل داخل المجتمع نفسه مما يساهم في مفاقمة التوترات محلياً وعالمياً. ولأن التربية عملية معقدة تدرج في أوساط اجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة، يستحيل التوافق على تعريف موحد لجودتها. منهم من عرّفها بالتمايز، أو بالقيمة، أو بالملاءمة، أو بتحقيق توقعات الزبائن أو تجاوزها، إلخ. ما يتوافق عليه معظم المعنيين بقضية جودة التربية هو تضمين الأهداف التربوية بعدين هامين تتقاطع عندهما معظم الفلسفات والمناهج على اختلافها، وهما:

- تحسين المهارات الإدراكية للمتعلّمين؛

- وتعزيز المواقف والقيم الضرورية لبناء المواطن الصالح والمتصالح مع مجتمعه وبيئته.

وإذا كان هذان البعدان يمثلان كفتي الميزان الحساس الذي يقيس جودة التربية، فإن بيضة هذا القبان تتجسد في مبدأ المساواة، أو التضمينية. أي في ضرورة توفير الفرص التعليمية لكل الناس، وبصرف النظر عن عرقهم أو لونهم أو جنسهم أو خلفياتهم الاجتماعية والعقائدية. وأي إقصاء أو تحييز يتنافى مع الجودة في جوهرها، لأنه ينسف المبادئ الأساسية المرتبطة بحقوق الإنسان وبفرصه في التنمية والارتقاء، ويهدد الاستقرار الاجتماعي والسلم العالمي كما سيتوضح تباعاً.

هناك تركيز واضح على مخرجات العملية التعليمية ومدى أثرها في إعداد مواطنين فاعلين وقادرين على التعلّم المستمر الذي يمكنهم من الاعتماد على أنفسهم أولاً، ومن اعتمادهم تبادلاً مع غيرهم ثانياً. عينا بذلك التفاعل الإيجابي مع عالم اليوم، العالم سريع التغيير والتطلّب والذي يتباعد بحدّة عن متطلبات الأوس. معلوم أنّ محور العملية التربوية هو المتعلّم، أي أن الموضوع هنا هو الإنسان. عليه، نحن إزاء التعاطي مع موضوع حساس للمتغيرات، ومنتقل على سلّم واسع جداً من الخصائص والفروقات. التحدّي ليس تعليم عدد أكبر من الطلاب، بل تعليم كلّ الطلاب. والتحدّي ليس تخصيص بعض الطلاب الموهوبين بالاهتمام والتركيز، بل توفير الفرص المتكافئة لكل الطلاب وتمكين كل منهم من إطلاق مواهبه وتحقيق ذاته.

بعد ما يربو على ٧٥ عاماً على تأسيسها، اقترحت الأمم المتحدة في قمتها العالمية للإنسانية المنعقدة العام الماضي في اسطنبول، اقترحت شعار "Leaving no one behind, and reaching the furthest first"، أي "أن لا نترك أحداً وراءنا، وأن نسعى أولاً إلى بلوغ الأقصى بعداً". إرثنا الديني والثقافي والأدبي زاخرٌ بهذا المعنى، بل أن الحالة التي نحن بصدد عرضها، تتوخى أن "تكون مكان الذين لا مكان آخر لهم" وذلك انطلاقاً من شعار مكافحة الحرمان. وفي سعيها لاحتضان الأكثر تعرضاً، تضع مؤسسات الإمام الصدر نصب عينها بعدي الشمولية والنوعية. تقوم المقاربة المتبعة على ضمان توفير التعليم لفئات محددة أهم خصائصها التهميش والحرمان والتعرّض وما يلازمها من حاجات إضافية. وفي البعد الثاني، ضمان توفير تعليم نوعي يساعد تلك الفئات على الاعتماد على نفسها والاندماج في وسطها الاجتماعي. ولاستكمال الصورة، يكشف الوسط السكاني والاجتماعي الذي تتحرّك فيه تلك المقاربات، أي جنوب لبنان، عن خصوصية زمانية ومكانية تزيد من تعقيد المشهد. فقد لوحظ تفشي الاضطرابات النفسية نتيجة الحروب والفاقة، وما ينتج عنهما من تفاوت ومن حالات إقصاء اجتماعي. ويمكن رصد المؤشرات التالية:

- الاتكالية والميل إلى التخلّي عن التزام الأهالي تجاه أطفالهم؛
 - محدودية المهارات عند الأهالي، بما فيه تفشي الأمية، والإحساس بالدونية تجاه من يوفر المساعدة أو التعليم؛
 - ارتفاع نسبة العائلات المفككة بسبب الانفصال أو الطلاق أو العنف المنزلي؛
 - مشاكل مالية حادة معطوفة على ندرة فرص العمل.
- يستدعي هذا الواقع المركب ابتداء مقارنة متكاملة لكسر الحلقة المفرغة ولمواجهة الحاجات المتعددة للأطفال ولذويهم. وقد تبين أن الحصول على أفضل العوائد التعليمية هو ثمرة معادلة حساسة توفّق بين تطلعات "المؤسسات" كمؤسسة تعليمية تسعى إلى التغيير الإيجابي والهادف، ومتطلبات المحيطين المحلي والخارجي وما يتصفا به من تغييرٍ ودينامية فيها الكثير من اللحظات القاسية ومن اللايقين. تتفاقم المهمات عندما تقذف البيئة المحلية بأعداد من طالبي الرعاية والعلم دون أن يكون لديها القدرة على المشاركة في تحمل الأعباء والتبعات. وتصبح المدرسة مطالبة بأداء أدوار مركبة ومتداخلة لتحقيق النتائج المرجوة.

كان النشاط المركزي للمؤسسات يتمحور حول إيواء ورعاية وتعليم الفتيات اليتيمات. واللواتي يتم استقبالهن من سن الخامسة ويستبقين في حال استعدادهن وحاجتهن إلى المرحلة الجامعية مع التكفل بمتطلباتهن الغذائية والصحية والتربوية والاجتماعية كافة بما في ذلك مراسم الزواج أو التأهيل للعمل وتأمينه. ولتلبية تلك الحاجات كان لا بدّ من إنشاء مجموعة من المرافق الريفية مثل وسائل النقل والمطعم والمستوصف وبرامج التدريب المهني وغيره، وللمهتمين بالاطلاع على هذه المرافق يمكنهم زيارة موقع المؤسسات على شبكة المعلومات www.imamsadrfoundation.org

مع تراجع النزاعات العسكرية وانتشار الجمعيات الخيرية، لوحظ تراجع أعداد الفتيات اليتيمات المحتاجات لهذه الخدمة. بالمقابل، ونتيجة تدهور الأحوال المعيشية لعموم السكان، وللتخفيف من أعباء الرعاية والتعليم وغيره، تفاقم إلحاح الأهالي على إلحاق بناتهن (غير اليتيمات) في المبرّة. لهذا نجد أن نسبة من يصنّفن ضمن الحالات الاجتماعية (أي من غير اليتيمات) وصلت هذه السنة إلى ٦٦% من العدد الإجمالي للمستفيدات من برنامج الرعاية، بينما كانت نسبتهم ٢% فقط عام ١٩٧٧.

تحس الفتاة اليتيمة أو تدرك، بشكل ما، أن وجودها في مؤسسة رعائية أمر واقع وحتمي نظراً لانتفاء البدائل بمجرد فقدان الأهل. وهذا الواقع كفيل بمساعدتها على تقبل وضعها وعلى الاندماج الاجتماعي بقدر معقول من مشاعر الحرمان. في حين أن الفتاة القادمة من عائلة شديدة الفقر أو مفككة أو الفتاة الضحية لحادث أو اعتداء.. هي دائمة الإدراك أنّ عائلتها موجودة في مكان ليس ببعيد مكانياً، لكنه بعيد واقعاً وممارسةً. لهذا، نجدتها عصيّة على التكيف وقبول الواقع والاستعداد للتصحيح والاندماج.

تطورت الخدمة باتجاه توفير الرعاية للفتاة مع إبقائها في كنف أسرته كلما أمكن ذلك. الفكرة الأساسية هي إعادة الفتاة إلى منزل ذويها مع نهاية كل يوم مدرسي دون التخلي عن أي من الخدمات والمنافع الأخرى التي تحصل عليها. على أن يتم توسيع دائرة المستفيدين من البرنامج لتطال الأب والأم بخدمات محددة أبرزها المساعدة الإرشادية والاجتماعية للأهالي وذلك بتعزيز جهاز الإرشاد النفسي والاجتماعي العامل في منازل المستفيدين. بهذا، انفتح الباب واسعاً أمام تحدّ آخر هو ضرورة تمكين الأهالي سيما الأميون منهم والعائلات التي ترأسها المرأة.

أختم بالتطرّق إلى خصوصية التعاطي مع الأطفال المعرضين لأحد أشكال العنف، بل إنّ البعض قد يتعرّض لكافة الأشكال كالعنف المنزلي أو الإعلامي أو المدرسي أو عنف الشارع أو عنف القصف والقتل والتهجير، وغالباً ما مجد أنفسنا أمام نماذج مركّبة من ضحايا العنف.

إن استعداد معظم الأشخاص المعرضين للعنف للتوصل إلى تسوية هو أمر بالغ الصعوبة. فهم لم يرتكبوا جرماً أو خطأ ليقايسوا به نظير ما وقع بحقهم من ارتكابات. واستعدادهم للغفران يبدو أمراً غير عادل علماً بأن "الجلادين" مجهولون أو مجهولون.

تبعاً للحالات، يمكن تصنيف استراتيجيات التهيئة ضمن عناوين أساسيين، أولهما تحصين الكبار بالقوّة الاقتصادية والنفسية التي تزيل عنهم الضغوط وتحميهم من مطامع الآخرين، كما ونؤهلهم لتنشئة أطفالهم تنشئة صالحة. يتجلى هذا التحصين ببرامج التدريب والتوظيف أو المساعدة على

إيجاد وظائف، وبرامج التمكين وبناء القدرات والتوعية على حقوق المرأة وغيرها، أو بإطلاق مشاريع تنمية ذات طابع اقتصادي مباشر. ويتصل العنوان الثاني بسلسلة الإجراءات والتدخلات النفسية والتخصصية الآيلة إلى توازن الفرد مع ذاته وتهيئته للدخول في حوار آمن مع الآخر، يوصلهما إلى علاقة سلمية. يبدأ هذا الجهد بإجراءات المساعدة على إدراك الصدمة والاعتراف بالألم والحزن وصولاً إلى تحديد الهوية واحترام الذات. وهنا تلعب التربية الأخلاقية والدينية دوراً فعالاً نظراً لما تدخله في النفس من طمأنينة وهدوء، ولما تخلقه من استعداد للتسامح والرحمة، وصولاً إلى الشفاء التام عبر مواجهة الذات والآخر والاعتراف بهما. أي الاعتراف بأخطاء الذات وغفران أخطاء الآخر، بمعنى القبول بتسوية ترمم العلاقات وترسي ثقافة السلم.

علاوة على استراتيجية رعاية الفتاة ضمن أسرتها السابق ذكرها، انتهجت المؤسسات استراتيجية الدمج لمواجهة عدد من التحديات. وتجلت هذه السياسة في فتح أبواب الصفوف للتلاميذ من الفئات الاجتماعية الميسورة، وذلك مقابل أقساط مرنة تحرك تبعاً لقدرات الأهالي. ونجح هذا التوجه في تحقيق عدّة إنجازات أبرزها إطلاق الحوار الاجتماعي منذ السنوات الأولى لعمر الطلاب مما يساهم في تضيق الفجوة النفسية بين الميسورين والمحرومين. وتمثل الإنجاز الثاني في توسيع دائرة المشاركين في تمويل التعليم مما أتاح تجهيزاً أفضل وكفاءات أعلى وانعكس إيجاباً على جودة العملية والمخرجات.

VI. الخلاصة

يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل مرّ بها المجتمع المدني، الأولى كانت مع انفتاح الأحزاب على هيئات المجتمع المدني بهدف استقطاب الشعبية، والثانية مرحلة التعاطي مع هذه الهيئات بوصفها منظمات مستقلة موازية للدولة التي ما لبثت أن حاولت التخفف من مسؤولياتها بإلقاء أعباء المواطنين وحاجاتهم على أكتاف المجتمع المدني، أما المرحلة الثالثة والراهنة فهي تحوّل المجتمع المدني (لا سيما على المستوى العالمي) إلى قطب قائم بذاته (له منتدياته ومنابرهم ومظلاته وتحالفاته) في مواجهة قطب الدولة. استتبع تغيير المراحل تغييراً في الوظيفة والدور. وبدأ العديد من المنظمات غير الحكومية ينتقل تدريجياً من منتج للخدمات أو موصل لها، ومن دور المغيّب والحاضن إلى الأدوار السياسية عبر تحريك المجتمع وتنشيطه تجاه قضايا العدالة والحرية والديمقراطية.

أمام المجتمعات العربية مهامّ جسام. توازياً مع تذليل المعوقات البنيوية والاجتماعية والتنظيمية، على هذه المجتمعات أن تتصدّى بفعالية لقضايا الأمية والفقر والبطالة وتدهور البيئة وغيرها من التحديات الجوهرية، والتي لا معنى للثورات إن لم تكن قامت لأجل مواجهتها. ولبنان جزء من هذا الواقع، إلا أن ضباية المشهد اللبناني تعود إلى تداخل أدواره ووظائفه ومكوناته. والموزاييك اللبناني ليس موزاييك طوائف واتجاهات وحسب، بل هو موزاييك ذهني ومؤسّساتي ومدني. وفيه تتعايش أرقى المشافي الجامعات ومراكز الابتكار، مع البؤر الأشدّ بؤساً، عدا عن الممارسات الفاسدة

والقيمة. والباحث الأكاديمي يجد نفسه أمام معضلة حقيقية لو حاول توصيف مشهد المجتمع المدني اللبناني، وما ينضوي تحته من فسيفساء المنظمات غير الحكومية، حيث تتعايش التشكيلات القرابية والقبلية مع المنظمات الإغاثية والتنموية مع منابر التغيير والتأثير السياسي .

مع هذا الاجتماع اللبناني المتماوج على لجة ما يدور حوله، ما يزال الأمل قائماً بأن يكون لبنان منارة مضيئة في ظلمات الأصوليات التكفيرية التي تعيثُ فساداً وإجراماً في منطقة الشرق الأوسط والعالم. وإعادة الاعتبار إلى الإنسان وكرامته وحقوقه قضية تستحق النضال من أجلها في مجتمعات الشرق، مهبط الوحي والرسالات السماوية ومرتع الرسل والأنبياء، كما في الغرب الذي بنى دولاً ومؤسسات ديمقراطية، وشهد نهضة علمية توجت بثورة تكنولوجية ومعلوماتية، ورفع شعار حقوق الإنسان في كل مكان، وقدس الحرية في مختلف مجالات الحياة.

إن إقصاء الناس عن الشأن العام هو مكنم الداء، وتفاعلهم الإيجابي مع شؤونهم وشؤون المجتمع والعالم والبيئة هو الدواء. وتبني النموذج الحضاري اللبناني القائم على أساس أن يكون كلُّ أبنائه شركاء، هو نموذج للحلِّ المرتجى. إن ظاهرة الإرهاب التكفيري المعادية للإنسان والمدمرة للحضارة الإنسانية مارست جرائمها الوحشية باسم الدين فشوهت صورته وغيّرت مفاهيمه وفرطت بقيمه. والمواجهة الناجعة للتلوّث التكفيري تقتضي نهجاً حكيماً قائماً على مقارنة متكاملة وشمولية وبمفردات النهضة الفكرية والاجتماعية .

اعتقد جازماً بأن الفكر المدني هو خشبة الخلاص. وما أعنيه بالفكر المدني هو مغادرة منطقة الاستقالة من الشأن العام، وتبني مبدأ التمكين. يقوم مبدأ التمكين على الثقة بالنفس، الثقة بالآخر، تشكّل القناعة بالقدرة على العمل معاً، والنضال المنهجي والتراكمي لإحداث التغيير ومأسسته .

لقد جالت هذه الورقة بين الكوني والمحلي، وطرحت العديد من القضايا والإشكاليات لتطلق حواراً جدياً يؤدي إلى استيفاء التفكيك وإعادة التركيب، وذلك لأن العنوان المطروح شديد السعة والمرونة. لا بأس! نحن محكومون بأن نفكر شمولياً ونصرف محلياً. فقضايا العالم مترابطة، منطقتنا العربية على تقاطعات التاريخ والجغرافيا والموروث الديني والثقافي، بلدنا لبنان نموذج مرتجى للحل، وجنوبنا الغالي يغلي بالمعاناة والطاقت والأهميّة .

هو استطاع أن ينتزع من تين القهر نفحة عنفوان ومن مرارة التهميش بارقة بهجة .

هو يستحق التأمل واستخلاص العبرة.

وشكراً.

قائمة المراجع

١. M.A. Aljabri (٢٠٠٤). *المجتمع المدني بين المعنى والمفهوم*. تاريخ الاسترداد ١٠ february, 2014، من aljabriabed.com.
٢. Mark Zuckerberg (٢٠١٧، ٢١٦). *mark-zuckerberg-facebook-manifesto*. تاريخ الاسترداد ١٧، ٢٠١٧، من recode.net: www.recorde.net
٣. Raed Charafeddine (June, 2014). تاريخ الاسترداد ١٥ April, 2016، من Raedcharafeddine: <http://raedcharafeddine.net/wp-content/uploads/2015/01/151-pdf>
٤. جميل هلال. (بلا تاريخ). *حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني*. ندوة المجتمع المدني- بيروت. تاريخ الاسترداد أيار، ٢٠١٢، من www.hoell-meo.org: www.hoell-meo.org
٥. زينة حليبي. (١٤، ١٢، ٢٠٠٧). *مفهوم المجتمع المدني*. تاريخ الاسترداد ١٥، ٢٠١٥، من زمان الوصل: <https://www.zamanalwsl.net/PrinterFriendlyVersion.php?id=2467>
٦. سمير خوري. (٢٠٠٠). *تحقيق الذات معاً، مناهضة تسطيحية العولمة بمراقبة العالمية: المجتمع المحلي، العولمة والبيئة*. بيروت: جامعة سيّدة اللويزة.
٧. شفيق الغبرا. (٧ نوفمبر، ٢٠١١). *الثورات العربية وتفكيك الشرعية الاستبدادية*. تاريخ الاسترداد ١٥ أيار، ٢٠١٥، من www.alwasatnews.com: <http://www.alwasatnews.com/3348/news/read/606854/1.html>
٨. طليع المصري. (٢٠٠٤). *معجم مفاهيم التنمية*. بيروت: مؤسسات الإمام الصدر.
٩. نبيل عبد الفتاح. (٢٠١١). *الربيع العربي*. مجلة روز اليوسف، العدد ٤٣٥٣، ٨.